بالمسموع والمبصر كاف في ايجاد النظام المحكم وانت اذا علمت انهما راجعان
الى صفة العلم اذ السمع صفة يدرك بها المسموعات والبصر صفة يدرك بها
المبصرات وانهما انما عدا مستقلين لكونهما نوعين مخصوصين من العلم ورد
الشرح باثبات خصوصهما ظهر لك اندفاع الايراد لانه انما يتجه ان لو كان مفهوما
صفة السمع وصفة البصر مباينين لمفهوم صفة العلم اما اذا كانا داخلين فيه
فما اقتضى ثبوته كاف في ثبوتهما فلا ايراد قوله على ان اضدادها نقايض دليل
ثان وقوله ايضا قد ورد الشرع الى اخره دليل ثالث قوله وبعضها مما لا يتوقف
ثبوت الشرع عليها اي كالسمع والبصر وشمول العلم والقدرة وشمول الارادة
وازليتها وازلية الحيوة واعادة الضمير في عليها وفيها مونثا نظرا الى المعنى
وهو ان البعض صفات قوله كالتوحيد اورد عليه ان ثبوت الشرع موقوف
على وجوب الوجود والوحدة فالاستدلال به عليهما دور ورد بان التوقف
ثبوت الشرع على تحقق وجوب الوجود والوحدة لا معرفته على معرفة ذلك فلا دور
قوله بخلاف وجود الصانع وكلامه فان ثبوت الشرع لنا اي علمنا بثبوته موقوف
على علمنا بوجود الباري تعالى وانه متكلم بالامر والنهي والخبر فالاستدلال بالشرع
على ثبوت ذلك دور قوله ونحو ذلك كثبوت حيوته وقدرته وارادته وللاثبات
هذه الصفات له تعالى على التفصيل ادلة مفصلة في الكلام قوله ليس بعرض شروع
في صفات السلب قوله لانه اي العرض قوله وهذا اشارة الى التدليل على امتناع
بقا العرض مبني على امرين كل منهما ممنوع كما نبه عليه بقوله ان الحق خلاف كل منهما الاول
ان بقا الشيء معنا زايد على وجوده وان هذا الزايد امر له وجود في نفسه لكون
عرض الانه امر اعتباري الثاني ان القيام هو التبعية في التحيز قوله وحقيقته
الوجود من حيث النسبة الى الزمان الثاني يعني ان البقا امر اعتباري لا امر
موجود في نفسه ليكون عرضا وعبارة شرح المقاصد من حيث انتسابه
الى الزمان الثاني بعد الزمان الاول اي الى زمان بعد زمان وليس المراد حصول

الثاني

الثاني فالثالث وما بعده كذلك قوله ومعنى قولنا جواب عن دخل من جهة
من زعم ان البقا زايد على الوجود وهو انه لو كان عبارة عن الوجود المستمر لما صح
نفيه عند اثبات الوجود اذ يصير المعنى وجد وجودا فلم يوجد فاجاب بان معناه نفي
نسبة الوجود لا نفي الوجود نفسه قوله كما في اوصاف الباري فان صفاته تعالى
قايمة مع امتناع تحيزه فتفسير القيام بالتبعية في التحيز غير مطرد لتخلفه في اوصاف
الباري تعالى وقد وقع بان التفسير ليس لمطلق القيام بل لقيام العرض وهو مطرد فيه
واما اوصافه تعالى فليست اعراضا ولذا حكموا ببقائها وعدم بقا الاعراض فليس التفسير
لما يشمل قيام صفاته تعالى بل قيامها مفسر بالاختصاص الناعت كما ذكره الشارح قوله
وان انتفا الاجسام الخ هو معنى ما في التلويح فان الشارح بعد ان ذكر فيه ان على عدم بقا
الاعراض منعا ظاهرا قال ولا يخفى ان انعدام الالوان في كل آن وتجدد امثالها بمنزلة
انعدام الاعيان وحدوث امثالها في كل آن وقد سبق انه سفسطة انتهى وحاصله
انه رد اجمالي لاستدلال القايلين بامتناع بقا الاعراض بانه استدلال في مقابلة
الضرورة لان اصحابنا جعلوا الحكم ببقا الاجسام ضروريا وعدم بقايها ليس بابعد
عند العقل من عدم بقا الاعراض فيكون بقاوها ضروريا قوله نعم تمسكهم يعني الفلاسفة
قوله اذ الانواع الحقيقية لا تختلف بالاضافات اي فالسرعة والبطؤ وصفان
للحركة اعتباريان ولا نزاع في وصف الاعراض بالامور الاعتبارية انما النزاع في
وصفها بالامور الموجودة قوله لانه متركب اما من اجزا عقلية هي الجنس والفصل
او وجودية هي الهيولي والصورة او الجواهر الفردة ومقدارية هي الابعاد الثلثة وكل
وكل مركب محتاج الى جزئه وكل محتاج ممكن وكل ممكن حادث واستدلاله بتركبه رد على
القايلين باطلاق الجسم بمعنى المتركب المتجزي ويعزى الى طايفة من الحنابلة وهم مخطئون
لفظا ومعنى قوله مجردا كان وهو جوهر ليس بجسم ولا حال فيه وبعبارة اخرى جوهر
ليس بحال ولا محل فان كان متعلقا بالبدن تعلق التدبير والتصرف فنفس والا فعقل
قوله وان اراد به الماهية الممكنة فلزمهم ان يكون ممكنا وان يريد وجوده على

Copyright © King Saud University